



الجمل بين الم محل من الإعراب و عدمه عند المفسرين (دراسة تطبيقية على نماذج من القرآن الكريم)

أ.د. هدى بنت سعيد محمد البطاطي

أستاذ النحو بقسم اللغة العربية وأدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: halbatate@kau.edu.sa

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على نماذج من الآيات القرآنية الكريمة التي تحتمل فيها الجمل التركيبية أكثر من موقع إعرابي، وتتبع إعراب الجمل التي تحتمل محل و عدمه لاختلاف آراء المفسرين في توجيهها، حيث تتضافر عدد من القرائن النصية والتركيبية والدلالية في تعدد التوجيه النحوي، كما تتعدد الأنماط التركيبية التي يظهر فيها ذلك التعدد.

الكلمات المفتاحية: الجمل، الإعراب، المفسرين.



Sentences and Their Grammatical Functions According to Quranic Commentators (An Applied Study on Examples from the Holy Quran)

Prof. Dr. Huda bint Saeed Muhammad Al-Batati

Professor of Grammar, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: halbatate@kau.edu.sa

ABSTRACT

This study aims to examine examples from the Holy Quran where sentences can be interpreted in more than one grammatical function. It explores the grammatical analysis of sentences that are open to interpretation, based on the differing opinions of Quranic commentators. A number of textual, syntactic, and semantic indicators contribute to this multiplicity of grammatical interpretations, and the syntactic patterns that reveal this multiplicity are diverse.

Keywords: Sentences, Grammatical Analysis, Commentators.



مقدمة

يتعدد التوجيه الإعرابي للجمل فتحتمل أكثر من موقع إعرابي، وقد يتعدد كذلك التوجيه النحوي لبعض الجمل فتحتمل المحل وعدمه، وتتضارب عدد من القرائن النصية والتركيبيّة والدلالية في تحديد أرجحها، ويتصاح هذا النوع من التعدد في عدد من الأنماط، منها:

مجيء الجملة المسبوقة بجملة تامة أو شبه تامة؛ وتبعد لذلك يختلف في إعرابها لاحتمال ارتباطها بعلاقة نحوية بما قبلها أو لا، ومن ذلك تعدد أوجه إعراب الجملة المشتملة على ضمير يعود على متقدم بعد جملة تامة كما في (هم فيها خالدون) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِأَيْتَنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون﴾ [البقرة : ٣٩]؛ فـ"الجملة الاسمية بعد في حيز النصب على الحالية لورود التصريح في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَلِدِينَ فِيهَا﴾ [التغابن : ١٠]، وجوز كونها حالاً من (النار) لاشتمالها على ضميرها، والعامل معنى الإضافة أو اللام المقدرة، أو في حيز الرفع على أنها خبر آخر (لأولئك) على رأي من يرى ذلك... ويحتمل أن تكون مفسرة لما أبهم في (أصحاب النار) مبينة أن هذه الصحبة لا يراد منها مطلق الاقتران بل الخلود فلا يكون لها إذ ذاك محل من الإعراب^(١).

(هم فيها خالدون) جملة اسمية تحتمل ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (هم فيها خالدون) جملة في محل نصب حال من (أصحاب)، بدليل قوله: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَلِدِينَ فِيهَا﴾ [التغابن: ١٠]^(٢)، وأجاز بعضهم أن تقع حالاً من (النار) لاشتمالها على ضميرها^(٣)، فيما نقل الأنباري^(٤) عن بعضهم عدم جواز ذلك؛ لأن الحال لا تقع حالاً من المضاف إليه؛ إذ لا عامل في الحال^(٥)، ويرده أن العامل في الحال كما يقول العكري - معنى الإضافة أو اللام المقدرة^(٦).

الوجه الثاني: (هم فيها خالدون) جملة في محل رفع خبر ثان (لأولئك)، فيكون قد أخبر عنه بخبرين، أحدهما مفرد وهو (أصحاب)، والثاني جملة (هم فيها خالدون)^(٧)، وفيه خلاف^(٨)، وظاهر كلام الأنبوسي عدم جوازه^(٩).

الوجه الثالث: (هم فيها خالدون) جملة اسمية تقسيرة لا محل لها من الإعراب؛ إذ يقول أبو حيان: " ويحتمل أن تكون جملة مفسرة لما أبهم في قوله: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ فسر وبين أن هذه الصحبة لا يراد بها مطلق الاقتران بل الخلود، فلا يكون لها الله إذ ذاك موضع من الإعراب^(١٠).

ومن جهة الصناعة فإن هذه الآية جاءت وفق النوع الثاني من أنواع الجمل المفسرة الذي ترتبط فيه الجملة بما قبلها ضمنياً دون وجود أدلة تربطها بالجملة المفسرة^(١١)، أما من جهة المعنى فإن حملت الآية على ما ذهب إليه أبو حيان من أن (هم فيها خالدون جاءت إيضاحاً وتبيننا لما تقدم فأحسب أنه جائز لكن على ضرب من التقسير الذي لم يقل به سوء.

وفي ضوء ما تقدم يظهر أن الأرجح في إعراب (هم فيها خالدون) أنها حال مؤكدة لـ (أصحاب النار)؛ ففضلاً عن استقامة هذا التوجيه صناعة وإجماع العلماء عليه فإن فيه -والله أعلم- تأكيداً على أنهم خالدون مخلدون في النار.



وقد يفصل بين الضمير ومرجعه فتتعدد أوجه إعراب الجملة، كما في (لا مبدل لكلماته) في قوله تعالى: ﴿وَتَسْتَكِمُ تِرِيكَ صِدِّقاً وَعَدْلًا لَا مَبْدِلٌ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام : ١١٥]؛ فـ(لا مبدل لكلماته) استثناف، وجوز أن يكون حالاً من فاعل (تنت) على أن الظاهر مغن عن الضمير الرابط، قال أبو البقاء : ولا يجوز أن يكون حالاً من (ربك) لثلا يفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى وهو (صدقاً وعدلاً) إلا أن يجعل حالين منه فـ(لا مبدل لكلماته) جملة تحتمل وجهين:

الوجه الأول: (لا مبدل لكلماته) جملة استثنافية لا محل لها من الإعراب⁽¹²⁾، فـ: (لا مبدل لكلماته) استثناف مبين لفضلها على غيرها إثر بيان فضلها في نفسها وقال بعض المحققين: إنه سبحانه لما أخبر بتام كلمته وكان التمام يعقبه النقص غالباً ... ذكر ذلك احتراساً⁽¹³⁾ وبياناً لأن تمامها ليس كتمام غيرها⁽¹⁴⁾.

الوجه الثاني : (لا مبدل لكلماته) جملة في محل نصب حال من فاعل (تمنت)، وربط بين الحال وصاحبها بالظاهر، والأصل: لا مبدل لها، وإنما أبرزت ظاهرة تعظيمها لها، وإضافتها للفظ الجلالة⁽¹⁵⁾. ولم يجز العكبري - فيما نقله عنه الألوسي - أن تكون الجملة حالاً. من (ربك)⁽¹⁶⁾، لثلا يفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى وهو (صدقاً وعدلاً) إلا أن يجعل حالين منه⁽¹⁷⁾ أيضاً، والمعنى: "لا أحد يبدل شيئاً من كلماته بما هو وأعدل منه ولا بما هو مثله"⁽¹⁸⁾.

ويفهم من كلام العكبري أنه يضعف أن تكون الجملة حالية ما يعرب (صدقاً وعدلاً) حالاً - سواء أكان صاحب الحال (كلمات) أم (ربك). وكلامه هذا إن استقام صناعة فإنه قد يتعارض معنى؛ إذ المراد - والله أعلم - أن أحكام الله لا تقبل التبديل والزوال، ولا فرق بين أن يكون (صدقاً وعدلاً) حالاً أو لا.

مما تقدم أحسب أن المعنى هو المعيار الذي يستند إليه في تخرج هذه الآية؛ فإن كان المراد من (لا مبدل لكلماته) بيان فضلها على غيرها أكثر من بيان فضلها في نفسها فإنها جملة استثنافية، وإن كان المراد ببيان هيئه كلماته وأنه لا أحد بإمكانه أن يبدل شيئاً منها فإنها جملة حالية.

وقد يختلف في مرجع الضمير فتتعدد أوجه إعراب الجملة، كما في (فيه رجال) في قوله تعالى: ﴿لَسُجْدَةُ أَسِسِ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَمْعِنُ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَطَهِّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبه: ١٠٨]؛ فـ(فيه رجال) جملة اسمية تحتمل ثلاثة أوجه⁽¹⁹⁾:

الوجه الأول: (فيه رجال) جملة استثنافية لا محل لها من الإعراب، مبينة لأحقيقة القيام في ذلك المسجد من جهة الحال بعد بيان الأحقيقة من جهة المحل⁽²⁰⁾.

الوجه الثاني: (فيه رجال) جملة في محل رفع صفة لـ(مسجد)، وجاءت بعد الخبر. الوجه الثالث: (فيه رجال) جملة في محل نصب حال من (فيه) في قوله: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ والعامل فيه (تقوم).

وقد اكتفى بعض المفسرين⁽²¹⁾ بنكر هذه الأوجه دون الوقوف على أرجحها، ولعل ذلك - والله أعلم - لاختلاف المعنى التفسيري للأية واحتمالها أكثر من معنى مما يجعلها تحتمل أكثر من توجيهه إعرابي؛ فإن الجملة في حال الاستثناف منقطعة عما قبلها صناعة لكنها جاءت مبينة ومعللة لاستحقاق القيام في ذلك المسجد، أما في حال



الوصف والحال فإن في الجملة تحقيقاً وتقريراً لاستحقاق القيام فيه أيضاً - لكن على افتراض اتصال الجملة بما قبلها صناعة.

ويلحظ بهذا النمط مجيء الجملة المتعددة الإعراب بعد جملة تامة معمولها (كل) مضافاً إلى نكرة، كما في جملة (معها سائق) في قوله تعالى: ﴿وَجَاءُتْ كُلُّ نَسِيْرٍ مَعَهَا سَاقِّ وَشَهِيد﴾ [ق: ٢١]؛ فـ (معها) خبر مقدم وما بعده مبتدأ، والجملة في موضع الصفة، واختير كونها مستأنفة استثنافياً بيانياً ... ورأى الزمخشري أن محل (معها سائق) النصب على الحال، وذهب آخرون إلى أن (معها سائق) جملة اسمية تحتمل ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (معها سائق) جملة في محل جر صفة لـ(نفس) ⁽²²⁾ أو رفع صفة لـ(كل) ⁽²³⁾.

وأحسب أنه لا فرق في المعنى بين الاثنين، فال مضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، كما أن المعربين قد أجازوا وصف (كل) ووصف ما أضيفت إليه، ولكن وقوفاً عند الأكثر ترجح وصف (نفس)؛ فقد جاء وصف ما أضيفت إليه (كل) صريحاً في القرآن في خمسة وثلاثين موضعاً بينما أحياناً في بعض الآيات أن يكون الوصف لـ(كل) ولم يكن متعميناً ⁽²⁴⁾.

الوجه الثاني: (معها سائق) جملة في محل نصب حال من (كل)، وسُوغ مجيء الحال من (كل) ما فيه من العموم) ، فيما ذهب الزمخشري ⁽²⁵⁾ ووافقه البيضاوي ⁽²⁶⁾ إلى أن (كل) تعرف بالإضافة إلى ما هو في حكم المعرفة؛ فالمراد - كما نقل الألوسي عن الزمخشري أن كل نفس بمعنى كل النفوس؛ لأن الأصل في (كل) أن تضاف إلى الجمع).

وقد رده أبو حيان؛ إذ يقول: " هذا كلام ساقط لا يصدر عن مبتدئ في النحو؛ لأنه لو نعت (كل نفس) لما نعت إلا بالنكرة فهو نكرة على كل حال، فلا يمكن أن يتعرف (كل) وهو مضاف إلى نكرة" ⁽²⁸⁾، كما ذهب الشهاب الخفاجي إلى أن ما ذكره الزمخشري وافقه عليه البيضاوي محل بحث، لأن بالإضافة للنكرة توسع مجيء منها، وأيضاً (كل) يفيد العموم وهو من المسوغات... وما ذكره تكفل لا تساعده قواعد قواعد العربية" ⁽²⁹⁾.

ولعل أكثر العلماء قد استندوا في هذا التوجيه إلى جانب الصناعة؛ فأجهدوا أنفسهم للوقوف على ما يسُوغ مجيء الحال من النكرة دون التوقف عند المعنى المترتب على الحالية، ومن جهة أخرى ذهب بعضهم إلى أن الحال من النكرة تتوب عن معناها الصفة ⁽³⁰⁾، وعلى هذا فلا فرق بين الحال والصفة معنى.

وأحسب أن الأمر خلاف ذلك فإن المعنى - والله أعلم - في حال الوصف يجعل السمة العامة لكل نفس أن يكون معها سائق وشهيد، أما في الحال فيكون السائق والشهيد مع كل نفس حال مجئها فقط.

الوجه الثالث: (معها سائق) جملة استثنافية لا محل لها من الإعراب، وحكي الشهاب الخفاجي عن بعضهم أن الأولى أن يجعل استثنافاً بيانياً، لكنه لم يسلم بذلك ⁽³¹⁾، ووقف الألوسي على علة ذلك؛ إذ يقول : " واختير كونها مستأنفة استثنافاً بيانياً لأن الأخبار بعد العلم بها ، أوصاف ومضمون هذه الجملة غير معلوم فلا تكون صفة إلا أن يدعى العلم به" ⁽³²⁾.



ما تقدم أحسب أن الأرجح في (معها سائق) أنها صفة؛ إذ جاء في تفسيرها: "يقال للكافر الغافل من ذوي النفس التي معها السائق والشهيد إذا حصل بين يدي الرحمن وعain الحقائق التي كان لا يصدق بها... ﴿لَدُكُتْ فِي غَفَّلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ [ق: ٢٢] (33).

ومما يلحق بهذا النمط مجيء الجملة المتعددة الإعراب بعد جملة يتحمل أن تكون قد استوفت مرفاعها، وتبعاً لذلك يختلف في إعراب الجملة إذ يتحمل أن تقع موقع العمدة أو الفضلة ، ومن ذلك تعدد أوجه إعراب الجملة الفعلية بعد جملة اسمية مصدرة باسم إشارة ؛ كما في (أتيناهما إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿وَتَلَكَ حُجَّتْنَا أَتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ شَاءَ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ٨٣]؛ فـ (أتيناهما إبراهيم) جملة فعلية تحمل وجهين:
الوجه الأول: (أتيناهما إبراهيم) جملة لها محل من الإعراب ولاختلافهم في إعراب (حجتنا) فقد اختلف في محلها على ثلاثة آراء :

أحدها: (حجتنا) خبر المبتدأ، و(أتيناهما إبراهيم) في محل نصب حال، والعامل في الحال معنى الإشارة (34) . وهذا التوجيه جائز معنى؛ إذ المراد - والله أعلم: تلك حجتنا أرشدناه إليها أو علمناه إياها (35) ، وفي جوازه صناعة نظر؛ إذ اختلف النحوين في جواز وقوع الفعل الماضي حالاً دون اقترانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة، فأجازه الكوفيون والأخفش محتجين بالقياس وبالسماع الذي منه قول الله تعالى: ﴿أُوْجَأَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء : ٩]؛ فقد أعرجاً جملة (حصرت صدورهم) في محل نصب حالاً، أما البصريون ووافقوهم الفراء فقد منعوا وقوع الجملة الفعلية الماضوية المثبتة حالاً إلا أن تكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة، فإن لم تكن ظاهرة قدرت؛ لأن الحال وصف لهيئة الفاعل والمفعول، والماضي قد انقضى، فلا يكون وصفاً لهيئة الاسم، وقد ضعف الأنباري رأي الكوفيين على الرغم من أنه يستند إلى القياس والسماع، فيما رجح أبو الماضي حيان رأي الكوفيين ذاهباً إلى أنه لا يحتاج إلى إضمار (قد)، لأنه قد كثر وقوع حالاً في لسان العرب بغير (قد)، فساغ القياس عليه (36). وظاهر كلام الألوسي ترجيح رأي الكوفيين؛ إذ لم يشترط وجود (قد) (37).

والثاني: (حجتنا) خبر المبتدأ، و(أتيناهما إبراهيم) في محل رفع خبر ثان (38). ومن جهة الصناعة اختلف في حكم تعدد الخبر كما تقدم والأصح جوازه .

والثالث: (حجتنا) بدل أو عطف بيان للمبتدأ ، (أتيناهما إبراهيم) في محل رفع الخبر (39)، وترجم عطف البيان استناداً إلى قول البطليوسى : " وأما الموضع التي ينفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتاج إليه فهي ثلاثة أحدهما باب النداء، والآخر : باب المبهمات..." (40).

ويضعف القول بالبدالية وعطف البيان أن تابع اسم الإشارة يكون معرفاً بأـ خاصة؛ إذ يقول ابن مالك: من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة، ونعته مصحوب (أـ) خاصة، وإن كان جامداً فهو عطف بيان على الأصح (41)، وتعين اقتران تابع اسم الإشارة بـ (أـ) لئلا يتتبـ بالخبر؛ يقول ابن هشام: "كما لا توصف الإشارة إلا بما فيه (أـ) كذلك ما يعطـ عليها، ولهذا منع أبو الفتح في (وهذا بـ عـ شـيخ) في قراءة ابن مسعود بـ رفع (شيخ) كـون (بـ عـ) عـطف بيان وأـوجب كـونه خـيراً" (42).



الوجه الثاني: (أتيناها إبراهيم) جملة فعلية لا محل لها من الإعراب معترضة أو تفسيرية⁽⁴³⁾، وإن رأى بعضهم ضعفه؛ إذ قيل: "جوز أن تكون جملة (أتينا) معترضة أو تفسيرية ولا يخفى بعده"⁽⁴⁴⁾. وأحسب أن هذا هو رأي من لا يجيز وقوع الجملة الماضوية حالاً دون اقتراńها بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة؛ فقد اجتهد المبرد في تحریج (حَصِّرَتْ صُدُورُهُمْ) على غير الحالية؛ إذ يقول: "وليس الأمر عندنا كما قالوا، ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا قرأت كذا الدعاء كما تقول : لعنوا قطعت أيديهم "⁽⁴⁵⁾.

مما تقدم أحسب أن أظهر الوجهين القول بأن جملة (أتيناها إبراهيم) في محل نصب حالاً من (حجتنا)، ولا حجة لمن لا يجيز وقوع الفعل الماضي حالاً لسببين:

1. أن القياس والسماع يؤيد ذلك.
2. خلو الكلام من التقدير الذي هو خلاف القياس.

ومنه كذلك تعدد أوجه إعراب الجملة إذا ما جاءت بعد جملة مصدرة باسم موصول يتحمل أن يكون تابعاً لما تقدمه أو مبتدأ به؛ إذ يتحمل أن تقع موقع العمدة أو الفضلة، كما في (يعظمكم به) في قوله تعالى: «وَادْكُرُوا شَمَّتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتابِ وَالْحِكْمَةَ يَعْظِمُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاغْلُمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» [البقرة: ٢٣١]؛ فـ (يعظمكم) جملة فعلية تحتمل وجهين:

الوجه الأول: (يعظمكم) اختلف في محلها لاختلافهم في إعراب (ما) قبلها على قولين:
أحدهما: (ما) في محل نصب عطفاً على (نعمته) في «وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ» وـ (يعظمكم) جملة فعلية في محل نصب حال من فاعل (أنزل) أو من (مفعوله) أو منها معاً⁽⁴⁶⁾. وظاهر كلام بعض المفسرين اختياره⁽⁴⁷⁾.
والآخر: (ما) في محل رفع مبتدأ، وـ (يعظمكم) جملة فعلية في محل رفع خبر (ما)، أي: المنزل عليكم موعظ به⁽⁴⁸⁾. ومع جواز هذا التوجيه صناعة فإنه ضعيف معنى؛ إذ المراد - والله أعلم - أن يذكروا نعمة الله عليهم في إرساله الرسول بالقرآن والسنة؛ وذلك ليأمرهم وينهاهم عن ارتكاب المحارم⁽⁴⁹⁾.

الوجه الثاني: (يعظمكم) جملة معترضة للترغيب والتعليل لا محل لها من الإعراب⁽⁵⁰⁾، وأحسب أنه أراد الاعتراض البياني، وسيأتي الحديث عنه لاحقاً.

وفي ضوء ما تقدم يظهر أن الأرجح القول بأن (يعظمكم به) جملة فعلية في محل نصب حال من مفعول (أنزل) لا سيما أن المعنى يقتضيه والصناعة تجيئه.

ومنه كذلك قوله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ أَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَمِّ الْآخِرِ وَمَا هُمْ مُؤْمِنُونَ مُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آتَيْنَا أَنَّمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْشُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ» [البقرة: ٩٨]؛ فـ "يُخَادِعُونَ" إما بيان لـ (يقول) وإما استثناف بياني كأنه قيل: لم يدعون الإيمان كاذبين وماذا نفعهم؟ فقيل: يُخَادِعُونَ إلخ... وجوز أبو حيان كون هذه الجملة بدلاً من صلة (من) بدل اشتغال، أو حالاً من الضمير المستكن في (يقول) أي: مخادعين، وأبو البقاء أن يكون حالاً من الضمير المستتر في (مؤمنين)"⁽⁵¹⁾.



ف(يُخَادِعُونَ) جملة فعلية تحتمل وجهاًين:

الوجه الأول: (يُخَادِعُونَ) جملة لا محل لها من الإعراب⁽⁵²⁾، واختلف فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها جملة تفسيرية بيان⁽⁵³⁾ لـ(يُقُولُ)⁽⁵⁴⁾.

القول الثاني: أنها استئناف بباني كأنه قيل لم يدعوا الإيمان كاذبين، وماذا نفعهم؟ فقيل: يُخَادِعُونَ⁽⁵⁵⁾.

وظاهر كلام الألوسي ترجيح أول القولين؛ إذ يقول في سياق القول الثاني: "وهذا في المال كال الأول، ولعل الأول أولى⁽⁵⁶⁾، وقد سبقه إليه الشهاب الخفاجي مبيناً علة ذلك إذ يقول: "جعل (يُخَادِعُونَ) بياناً لـ(يُقُولُ) أولى من جعله مستأنفاً؛ لأنَّه إيضاح لما سبق، وتصريح بأنَّ قولهم كان مجرد خداع، وأيضاً ليست المخادعة أمراً مطلوبًا ذاته فلا يكون الجواب شافياً بل يحتاج إلى سؤال آخر"⁽⁵⁷⁾.

القول الثالث - عزاه الألوسي إلى أبي حيان⁽⁵⁸⁾ - (يُخَادِعُونَ) بدل اشتمال صلة من (من)، وهي (يُقُولُ)؛ لأنَّ قولهم : آمنا وليسوا بمؤمنين مشتمل على الخداع. والجملة على هذا القول لا محل لها من الإعراب؛ إذ إنها جملة تابعة لما لا محل له صلة (من).

الوجه الثاني: (يُخَادِعُونَ) جملة فعلية في موضع الحال⁽⁵⁹⁾، واختلف في صاحب الحال على قولين:

- **أولهما:** أن (يُخَادِعُونَ) حال من الضمير المستكنا في (يُقُولُ) أي: مخادعين، وتقديره: ومن الناس من يقول حال كونهم مخادعين⁽⁶⁰⁾. وقيل إنه لأبي حيان⁽⁶¹⁾.

والآخر: أن (يُخَادِعُونَ) حال من الضمير المستتر في (مؤمنين)، والعامل فيها اسم الفاعل، وعزاه الألوسي إلى العكبري⁽⁶²⁾.

ورده بعضهم ذاهبين إلى أن هذه الآية الكريمة نظير: ما زيد أقبل صاحكاً. وللعرب في مثل هذا التركيب طريقان⁽⁶³⁾ : أحدهما: نفي القيد وإثبات أصل الفعل، وهذا هو الأكثر، والمعنى أن الإقبال ثابت والضحك منتف، وهذا المعنى لا يتصور إرادته في الآية أي نفي الخداع وثبت الإيمان والثاني: أن ينتفي القيد فينتفي العامل فيه فكانه قيل في المثال السابق لم يقبل ولم يضحك وهذا المعنى أيضاً غير مراد في الآية الكريمة قطعاً؛ أي نفي الإيمان والخداع معاً بل المعنى على نفي الإيمان وثبت الدخاع، ففسد جعلها حالاً من الضمير في (مؤمنين).

ورد الشهاب الخفاجي هذا بقوله: "هذا غفلة منهم؛ فإن الجملة الحالية، بل الحال مطلقاً إذا وقعت بعد نفي وهي حال من مدخله - إنما يلزم انتفاء مقارنتها لا نفيها نفسها؛ لأنه لا يلزم من نفي الشيء في حال نفي تلك الحال⁽⁶⁴⁾ ، فلعل النفي متوجه للمقارنة لا لنفس الحال، كما في (ما جاءني زيد وقد طلع الفجر)، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَعْذِبَهُمْ وَأَنْتَ بِنِيمٍ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]".

وفي ضوء ما تقدم يظهر أن جملة (يُخَادِعُونَ الله) حال من الضمير المستتر في (يُقُولُ)؛ ولعل في ذلك بيان لهيئة أولئك المنافقين الذين يدعون الإيمان وهم يُخَادِعُونَ الله.



ومما يحق بهذا النمط مجيء الجملة مسبوقة بنفي كما في (لا يسمعون) في قوله تعالى: ﴿وَحْفَظَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لَا يَسْتَعْنُونَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ [الصفات: ٨-٧]. فـ(لا يسمعون إلى الملائكة الأعلى) أي: لا يتسمون ... والجملة في المشهور مستأنفة استثنافاً نحوياً ... وجوز ابن المنير كونها صفة... كونها مستأنفة استثنافاً بيانياً أيضاً... وأبو البقاء يجوز الجملة صفة وكونها استثنافاً وكونها حالاً^(٦٦). فـ(لا يسمعون) جملة فعلية تحتمل ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (لا يسمعون) جملة استثنافية لا محل من الإعراب^(٦٧)، وقد ذكره الألوسي مثيراً إلى أن المشهور أنها مستأنفة استثنافاً نحوياً من غير تقدير سؤال، ولم يجز أن تكون مستأنفة استثنافاً بيانياً^(٦٨)؛ إذ المتبادر أن يؤخذ السؤال من فحوى ما قبله، فتقديره حينئذ لم تحفظ؟ فيعود محذور الوصفية^(٦٩).

الوجه الثاني: (لا يسمعون) جملة في محل جر صفة لـ(شيطان)^(٧٠)، فـ"جوز ابن المنير كونها صفة، والمراد حفظ السماوات من لا يسمع أو يسمع بسبب هذا الحفظ"^(٧١) ، واستدقة الخفاجي واستحسنه وذكر أن حاصله أنه ليس المنفي هنا السماع المطلق حتى يلزم ما ظنوه من فساد المعنى؛ لأنه لما تبعه بـ(إلى) وتضمن معنى الإلصاغة صار المعنى: حفظناها من شياطين لا تتصل لما فيها إنصاتاً تماماً تضبط به ما تقوله الملائكة عليهم السلام ومآلها حفظناها من شياطين مستترقة للسمع^(٧٢) . ونقل عن بعضهم منع التوجيه؛ إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا تسمع^(٧٣).

الوجه الثالث: (لا يسمعون) جملة في محل نصب حال مقدرة^(٧٤)، أي: وحفظاً من كل شيطان مارد مقدراً عدم سماعه، أي بعد الحفظ^(٧٥). وعارضه بعضهم؛ لأن الحال يقدرها أصحابها، والشياطين لا يقدرون عدم السماع^(٧٦)؛ إذ يقول ابن هشام: "الذي يقدر وجود معنى الحال هو أصحابها كما في قوله: مررت برجل معه صقر صائدًا به غداً، أي مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريديونه^(٧٧).

وهناك من ذهب إلى أن أصل (لا يسمعون) لثلا يسمعوا، ثم حذف اللام وـ(أن) فرفع الفعل^(٧٨)، ولا يخفي ما في هذا التوجيه من تعسف لمخالفته الأصل^(٧٩)؛ لذا يقول شيخ زادة: "إِنَّمَا قلنا أَنَّه لَا وَجْهَ لِهِ لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْ هَذِينَ الْحَدِيفَيْنِ عَلَى انْفَرَادِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَرْدُودٍ لَكِنَّ اجْتِمَاعَهُمَا تَعْسُفُ بِيُورُثِ تَعْقِيْدًا لِفَطْنَيْنِ يَجِبُ صُونَ الْقُرْآنَ عَنْ مُثْلِهِ"^(٨٠).

مما تقدم أحسب أن الأرجح معنى وصناعة القول بأن (لا يسمعون) جملة مستأنفة استثنافاً نحوياً؛ فليس من ضرورة تستوجب الأخذ بأوجه فيها من اللبس أو التكلف ما لا يخفي.

ومن نظائر هذا النمط قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بَيْكَهُ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ فِيهِ آيَاتٌ بَيْنَاتٌ مَّقَامٌ لِإِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٦-٩٧]^(٨١).

﴿وَلِئَلَّا جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجَمِيعِنَّ لَهَا سَيْرَةُ أُبَابٍ﴾ [الحجر: ٤-٤٣]^(٨٢)

﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ﴾ [الطور: ٧-٨]^(٨٣)



وقد ترد الجملة مسبوقة بـبواو فتتعدد أوجه إعرابها لاحتمال وصلها بالجملة قبلها أو فصلها عنها، ومن ذلك مجيء الجملة في آخر الآية مسبوقة بـبواو ، كما في (وأنتم معرضون) في قوله تعالى : ﴿ وَادْخُلْنَا بِمِنْافَيْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُنَّ إِلَّا اللَّهُ وَإِلَّا الَّذِينَ إِحْسَانًا وَدِيَ القُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَتَيْمُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْ الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَيَّمُ إِلَّا قِيلَّا مِنْكُمْ وَأَتَمْ مَعْرِضُونَ ﴾ [البقرة: 83] أي : وأنتم معرضون عن اتباع النبي عليه الصلاة والسلام ⁽⁸⁴⁾ ، (معرضون) على ظاهره والجملة حال مقيدة، قيل : " أي : لم يتول القليل وأنتم معرضون عنهم ساخطون لهم، فيكون في ذلك مزيد توبیخ لهم ومدحًا للقليل، فهو بعيد كالقول بأنها مقيدة ومتعلق التولي والإعراض مختلف" ⁽⁸⁵⁾ ؛ ولعل علة ذلك أن هذا التأويل يتعارض مع أن تكون جملة (وأنتم معرضون) حالا؛ لأن فاعل التولي ليس هو صاحب الحال. وللوصول إلى أي الوجهين أرجح تلزم الإشارة إلى مفهوم الاعتراض وضوابطه :

رسم النحويون ملامح الجملة الاعترافية من خلال ملاحظة الجوانب الشكلية في التركيب؛ فذهبوا إلى أنها المعتبرة بين شيئين لإفاده الكلام نقوية وتستidiًا أو تحسينا، فهي بهذا لا تقع إلا بين متلازمين كان ترد بين الفعل وفاعله والمبدأ والخبر والصفة والموصوف...، ومن اللافت في الأمر أن كثيراً من المواقع التي ذهب المفسرون إلى أنها اعترافية لم ينطبق عليها ضابط الاعتراض، كما هي الحال في الآية موضع الدراسة - ؛ إذ لم تفصل بين متلازمين، ومن ذلك أيضا - إعراب (وما كفر سليمان) ⁽⁸⁶⁾ في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَبْعَدُوا مَا تَلُوا الشَّيَاطِينَ عَلَى مُلْكِ سَلَيْمانَ وَمَا كَفَرَ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ [البقرة: 102] ، وإعراب (ونحن له مسلمون) في قوله تعالى : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَمْقُوبُ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لِتَبَيِّنَهُ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَمَنْ هُنَّ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: 133] ، وكأنهم قد توسعوا في الاعتراض فلم يكن مقتصرًا على ما وقع بين كلامين متصلين، بل ما جاء في آخر الكلام أيضا. و قريب من هذا ما ذكره ابن عاشور إذ يقول عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَ اللَّهُ هَذَا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: 122] : " (ومن أصدق من الله) تنبيل... فاللواو اعترافية لأن التنبيل من أصناف الاعتراض، وهو اعتراض في آخر الكلام" ⁽⁸⁷⁾.

ومن يتأمل معنى الاعتراض عند البلاغيين يجد أنهم قد توسعوا في مفهومه؛ إذ جاء في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة أن : الاعتراض هو "أَنْ يُؤْتَى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى جملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة للتزييه والتعظيم في قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشَاءُونَ ﴾ [النحل: 57]" ⁽⁸⁸⁾، وقد فرق ابن عاشور بين الجملة الاعترافية والاعتراض؛ إذ يقول : " الجملة المعتبرة هي الواقعية بين جملتين شديدة الاتصال من حيث الغرض المسوق له الكلام ، والاعتراض هو مجيء ما لم يسوق غرض الكلام له ولكن للكلام والغرض به علاقة وتكامل" ⁽⁸⁹⁾.



وفي ضوء ما نقدم أحسب أن المراد بالاعتراض - هنا - الاعتراض البيني؛ لأن ضابط الجملة الاعتزازية لم يتحقق على رأي جمهور النحويين، وعلى هذا فالجملة موضع الدراسة - لا يستقيم في إعرابها إلا الحالية لاسيما أن ذلك يستقيم معنى وصناعة.

وقد تأتي الجملة المسبوقة بواو متوسطة بين جملتين فتتعدد أوجه إعرابها؛ وذلك لاحتمال وصلها بما قبلها أو عدمه ولاختلاف المعطوف عليه، كما في (ونطبع على قلوبهم) في قوله تعالى:

﴿أَوْلَمْ يَهُدِّي لِلَّذِينَ يَرْفَعُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنَّ لَوْنَشَاءَ أَصْبَانَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطَبَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]؛ فـ

(ونطبع على قلوبهم) جملة معتبرضة تذليلية، أي: ونحن من شأننا وسننتا أن نطبع على قلب من لم نرد منه الإيمان ... وجوز عطفه على مقدر دل عليه قوله تعالى: (أَوْلَمْ يَهُدِّي) ... وجوز أن يكون عطفا على (يرثون) ... ونقل أبو حيان عن الأنباري أنه قال: يجوز أن يكون معطوفا على (أصبا) إذا كان بمعنى: نصيب ... وقد يرتكب التأويل في جانب المعطوف فيؤول (نطبع) بطبعنا ...⁽⁹⁰⁾.

ف (ونطبع على قلوبهم) جملة فعلية تحتمل أربعة أوجه:

الوجه الأول: (ونطبع على قلوبهم) جملة معتبرضة تذليلية⁽⁹¹⁾، أي: ونحن من شأننا وسننتا أن نطبع على قلب من لم نرد منه الإيمان⁽⁹²⁾. وأحسب أنه ليس اعتراضا نحويا.

الوجه الثاني: (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على مقدر دل عليه (أولم يهد)، أي: لا يهتدون أو يغفلون عن الهدى أو عن التأمل والتفكير ونطبع على قلوبهم⁽⁹³⁾. وأجازه الألوسي؛ إذ يقول: "وهو وإن كان إنشاء إلا أن المقصود منه الإخبار بغيرتهم وعدم اهتدائهم"⁽⁹⁴⁾. ويضعف هذا التوجيه؛ لأنه إضمamar لا يحتاج إليه، إذ قد صح أن يكون على الاستئناف⁽⁹⁵⁾.

الوجه الثالث: (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على (يرثون)⁽⁹⁶⁾. واعتراض عليه بأنه صلة والمعطوف على الصلة صلة، فيه الفصل بين أبعاد الصلة بأجنبي وهو (أن لو نشاء)⁽⁹⁷⁾.

الوجه الرابع: (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على (أصبا)، وقد رد بعضهم لاختلاف زمن المعطوف والمعطوف عليه⁽⁹⁸⁾، فاختار في تأويله على رأين:

أحدهما - نقله أبو حيان عن الأنباري : (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على (أصبا) بمعنى نصيب، فوضع الماضي موضع المستقبل⁽⁹⁹⁾ ، لكنه عاد فذكر أن الزمخشري رد ما قاله الأنباري؛ إذ يقول : "وهذا الذي قاله الأنباري رد الزمخشري من جهة المعنى، لكن بتقدير أن يكون (ونطبع) بمعنى طبعنا، فيكون قد عطف المضارع على الماضي. ... فجعله بمعنى (نصيب) فتأول المعطوف عليه⁽¹⁰⁰⁾".

والآخر: (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على (أصبا) و (نطبع) بمعنى (طبعنا)، كما لو نشاء بمعنى لو شئنا⁽¹⁰¹⁾، وقد رد الزمخشري ذاهبا إلى أن المعنى لا يساعد على العطف؛ لأن القوم كانوا مطبوعا على قلوبهم موصوفين بصفة من قبلهم من اقتراف الذنب والإصابة بها، وهذا التفسير يؤدي إلى خلوهم من هذه الصفة وأن الله تعالى لو شاء لاتصفعوا بها⁽¹⁰²⁾. وتعقبه ابن المنير بأنه لا يلزم أن يكون المخاطبون موصوفين بالطبع، ولا يضرهم إن كانوا كفاراً ومقرفين للذنب؛ فليس الطبع من لوازم اقتراف الذنب؛ إذ الطبع هو التمادي في الكفر



والإصرار والغلو في التصميم حتى يكون الموصوف به ميؤوساً من قبوله للحق، ولا يلزم أن يكون كل كافر بهذه المثابة، بل إن الكافر يهدى لتمادي على الكفر بأن يطبع الله تعالى على قلبه فلا يؤمن أبداً، وهو مقتضى العطف على (أصينا) ف تكون الآية قد هدتهم بأمرين:

أحدهما: الإصابة ببعض ذنوبهم، والآخر : الطبع على قلوبهم، والثاني أشد من الأول، وهو أيضا نوع من الإصابة بالذنوب والعقوبة عليها، ولكنه أنكى أنواع العذاب وأبلغ صنوف العقاب، وكثيراً ما يعاقب الله تعالى على الذنب بالإيقاع في ذنب أكبر منه، وعلى الكفر بزيادة التصميم عليه والغلو فيه وأن الزمخشري إنما يخشى من القول بهذا الوجه دخول الطبع في مشيئة الله تعالى، وذلك عنده محال؛ لأنه بزعمه قبيح والله سبحانه عنه متعال⁽¹⁰³⁾.

وفي ضوء ما نقدم أحسب أن جعل جملة ونطبع على قلوبهم معطوفة على (أصينا) هو الأرجح معنى وصناعة. ومن نظائر هذا النمط في مجيء الجملة مسبوقة بواو محتملة الوصل أو الفصل كما في قوله تعالى:

﴿وَإِذْ تَقْتَلُنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَانَهُ ظَلَّةً وَطَنَوْا أَنَّهُ وَاقِعٌ بَيْنَهُمْ﴾ [الأعراف : ١٧١]⁽¹⁰⁴⁾.

﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ طَلَّمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَقَدَّتِ بِهِ وَأَسْرَوْا النَّدَامَةَ لَنَا رَأَوْا الْعَذَابَ وَقُضِيَّ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥٤]⁽¹⁰⁵⁾.

﴿أَفَمَنْ هُوَ قَاتِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ سَاكَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ٣٣]⁽¹⁰⁶⁾.

﴿سَيَقُولُونَ تَلَاهُ تَرَاهُمْ كُلُّهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كُلُّهُمْ رَجُلًا بِالْفَيْبِ وَيَقُولُونَ سَيَّعَةٌ وَتَامُّهُمْ كُلُّهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]⁽¹⁰⁷⁾.

الخاتمة والنتائج:

1. من المهم في التحليل النحوي للجمل مراعاة ما يحيط بها من ملابسات لفظية وغير لفظية، وفهم دلالات التركيب بل النص بأسره لتحديد المعنى المراد ومن ثم الوقوف على الأوجه الإعرابية الأقرب؛ إذ إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في نفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد⁽¹⁰⁸⁾.
2. أن بعض الجمل التي عدها المفسرون اعترافية لا تتطابق عليها ضوابط الجملة الاعترافية التي نص عليها النحويون، لا سيما الجمل التي تأتي في آخر الكلام، مما يجعلها تخرج عن كونها جملة لا محل لها؛ فالتنزييل نوع من الاعتراض البياني، مما يجعل الجملة تحمل المحلية وعدمها استناداً إلى المعنى.
3. ليس للجمل المتعددة الإعراب نمط محفوظ؛ فيمكن أن تكون الجملة اسمية أو فعلية، خبرية أو إنشائية بسيطة أو مركبة... .
4. كثيراً ما تتبّس الجمل التي لها محل من الإعراب فيما بينها كالتباس الجملة الحالية بالوصفية، كما تتبّس الجمل التي لها محل بالجمل التي لا محل لها كالتباس الجملة الحالية بالمعترضة؛ ولعل ذلك لقلة الضوابط التركيبية المحددة لكل جملة.



5. الفصل والوصول من المسائل المهمة التي لها دورها في تعدد أوجه إعراب الجملة، ومن المهم أن يستند إلى المعنى في تحديد الأرجح منها عند التحليل النحوى.

الله وامش

- ١ الأنباري، البيان : ج ١ ص ٧٦ .

٢ ذهب أكثر النحويين إلى أن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا بثلاثة شروط:

 - ١ - أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه نحوه **وَرَغَّعاً مَا فِي مُدْوِهِمْ مِنْ غُلَّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ** ﴿الحجر : ٤٧﴾ فـ (إخوانا) حال من المضاف إليه وهو الضمير و(التصور) بعضه.
 - ٢ - أو كالجزء منه كقوله تعالى: **وَأَتَيْعَ مَلَةَ إِبْرَاهِيمَ حَيْنِفَا** ﴿النساء : ١٢٥﴾ فـ (حنيفا) حال من (إبراهيم) و(الملة) كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ لو قيل: "واتبع إبراهيم" لكان صحيحاً - أن يكون المضاف عاملاً في الحال كأن يكون مصدراً أو وصفاً كقوله تعالى: **إِلَيْهِ مُرْجِعُكُمْ حَيْنِفَا** ﴿يونس : ٤﴾ فـ (جميعاً) حال وـ (مرجعكم) مصدر ميمي عامل في الحال. الأزهري، شرح التصريح : ج ١ ص ٣٨٠ (٦) التبيان : ج ١٢ ص ٤٨ .
 - ٣ - اختلف في حكم تعدد الخبر - سواء اتفقت الأخبار في كونها مفردة أو جملة أم اختلفت - والأصح جوازه؛ لأن الخبر كانت تفجور تعدده. تنظر المسألة في الأزهري، شرح التصريح : ج ١ ص ١٨٢ .
 - ٤ روح المعاني : مج ١ ج ١ ص ٣٤٢ .
 - ٥ البحر المحيط : ج ١ ص ٣٢٤ .
 - ٦ (٢) النوع الأول من الجمل المفسرة يرتبط بوجود أداة، وهي قرينة للفظية تدل على أن الجملة مفسرة، أما النوع الثاني الذي حملت عليه الآية - فلا يمتلك من الشروط والقرائن اللفظية ما للجمل المفسرة بالأداة مما جعله محل خلاف بين النحويين، إذ يتشابه ويتدخل مع غيره من الجمل، فالجملة التي حكم لها بعضهم بالتقسير حكم لها آخرون بالحالية أو الاستثناف.... وربما كانت وظيفة الجملة المفسرة القائمة على الإيضاح والتبيين هي القرينة على كونها تفسيرية. ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب: ج ٢ ص ٣٩٩ - ٤٠٠ ، قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل: ص ٨٧-٨٥ .
 - ٧ روح المعاني : مج ٤ ج ٨ ص ٣٤٦ .
 - ٨ العكري، التبيان : ج اص ٣٥٥ ، السمين الحببي، الدر المصنون: ج ٣ ص ١٦٥ .
 - ٩ الاحتراض : هو أن يؤتى في كلام يفهم خلاف المقصود بما يدفعه، أي يدفع ذلك الإيهام. علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات مكتبة لبنان / بيروت، ١٩٨٥) : ص ١٢ .
 - ١٠ روح المعاني: مج ٤ ج ٨ ص ٣٤٦ .
 - ١١ السمين الحببي، الدر المصنون: ج ٣ ص ١٦٥ ، ابن عادل، اللباب : ج ٨ ص ٣٩٦ .
 - ١٢ روح المعاني: مج ٤ ج ٨ ص ٣٤٦ . وينظر : التبيان: ج ١ ص ٣٥٥ .
 - ١٣ ذكر السمين الحببي أن ما ذهب إليه العكري يعارضه أن قاعدته تمنع تعدد الحال لذى حال واحدة، وتمنع أيضاً بحث الحال المضاف إليه، وإن كان المضاف بعض الثاني. وقد سبق بسط القول في مسألة الحال مجيء من إليه، أما مسألة تعدد الحال فمذهب الجمهور جواز تعدد الحال بلا عطف وصاحبها مفرد؛ قياساً على الخبر والمعنى، وذهب جماعة منهم أبو علي الفارسي إلى أن العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحدة، وأحسب أن الأولى مذهب الجمهور. الدر المصنون: ج ٣ ص ١٦٥ ، وينظر : الأزهري، شرح التصريح : ج ١ ص ٣٨٧ .



- 14 روح المعاني : مج ٤ ج ٨ ص ٣٤٦ . وينظر العكري، التبيان: ج ١ ص ٣٥٥ .
- 15 روح المعاني : مج ٦ ج ١١ ص ٣٠ .
- 16 العكري، التبيان: ج ٢ ص ٤٣٠ أبو حيان البحر المحيط : ج ٥ ص ١٠٣ ، السمين الحلبي، الدر المصنون: ج ٣ ص ٥٠٤ .
- 17 الألوسي، روح المعاني : مج ٦ ج ١١ ص ٣٠ .
- 18 العكري، التبيان : ج ٢ ص ٤٣٠ أبو حيان البحر المحيط : ج ٥ ص ١٠٣ ، السمين الحلبي، الدر المصنون: ج ٣ ص ٥٠٤ .
- 19 الأنباري البيان: ج ٢ ص ٣٨٦ ، العكري، التبيان: ج ٢ ص ٧٢١ ، السمين الحلبي الدر المصنون: ج ٦ ص ١٧٨ ، حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ج ٧ ص ٦٧٤ .
- 20 العكري، التبيان: ج ٢ ص ٧٢١ ، السمين الحلبي، الدر المصنون: ج ٦ ص ١٧٨ ، حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ج ٧ ص ٦٧٤ .
- 21 (١) من ذلك قوله تعالى : «وَلَئِنْ فِي النَّاسِ بِأَعْجَبٍ يَأْتُكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَارِبٍ يَأْتُهُ مِنْ كُلِّ فِيْقٍ عَيْقَنٍ» [الحج : ٢٧] (يائين) في موضع نعت ل(كل) أو لضامر). الذي أحسن كل شيء خلقه، وببدأ خلق الإنسين من طين [السجدة:٧]. (خلقه) في موضع نصب على الوصف لكل ، وفي موضع جر على الوصف ل(شيء). ينظر : الألوسي، روح المعاني: مج ٩ ج ١٧ ص ١٨٤ ، مج ١١ ج ٢١ ص ١٦٠ ، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ق ١ ج ٢ ص ٢٩٦ - ٢٩٩ .
- 22 النحاس، إعراب القرآن : ج ٤ ص ٢٢٦ ، الزمخشري ، الكشاف : ج ٤ ص ٢٩٤ ، البيضاوي، أنوار التنزيل: ج ٥ ص ١٤١ .
- 23 العكري، التبيان : ج ٢ ص ٧٢١ ، حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ج ٧ ص ٦٧٤ .
- 24 الكشاف: ج ٤ ص ٢٩٤ .
- 25 أنوار التنزيل : ج ٥ ص ١٤١ .
- 26 روح المعاني : مج ١٣ ج ٢٦ ص ٤٥٨ .
- 27 البحر المحيط : ج ٨ ص ١٢٤ .
- 28 حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي: ج ٨ ص ٨٩ . وينظر : الأزهري، شرح التصريح : ج ١ ص ٣٧٥ . ٣٧٨-٣٧٨.
- 29 الحسن بن عبد الله السيرافي هامش كتاب سيبويه (المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، ط ١، ١٣١٦هـ): ج ١ ص ٢٧٢ .
- 30 حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي: ج ٨ ص ٨٩ .
- 31 روح المعاني: مج ١٣ ج ٢٦ ص ٤٥٨ .
- 32 ابن عطية المحرر الوجيز : ج ٥ ص ١٦٢ .
- 33 روح المعاني: مج ٤ ج ٧ ص ٢٦٧ .
- 34 كما في قوله تعالى: «فَتَأْكُلَ بَيْوَثُمْ خَاوِيْه» [النمل: ٥٢] . ينظر : حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ج ٤ ص ٨٥ .
- 35 روح المعاني : مج ٤ ج ٧ ص ٢٦٧ .
- 36 معاني القرآن : ج ١ ص ٢٤ ، ٢٨٢ ، الإنصاف : ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٨ ، ارتشاف الضرب : ج ٢ ص ٣٧٠ . وينظر : المبرد، المقتصب : ج ٤ ص ١٢٣ .



- 37 روح المعاني: ج ٧ ص ٢٦٧ .
- 38 السمين الحلبي، الدر المصنون : ج ٣ ص ١١٣ . (٤) الأزهري، شرح التصريح : ج ١ ص ١٨٢ .
- 39 ابن عطية، المحرر الوجيز : ج ٢ ص ٣١٦ ، العكربى، التبيان : ج ١ ص ٣٤٤ ، السمين الحلبي، الدر المصنون: ج ٣ ص ١١٣ .
- 40 عبدالله بن السيد البطليوسى، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق: حمزة عبدالله النشرتى (دار المريخ / الرياض، ط١٣٩٩هـ): ٦٨ .
- 41 شرح التسهيل : ج ٣ ص ٣٢٠ .
- 42 مغني اللبيب : ج ٢ ص ٥٧٥ .
- 43 روح المعاني : مج ٤ ج ٧ ص ٢٦٧ .
- 44 المقتصب : ج ٤ ص ١٢٤ .
- 45 روح المعاني : مج ١ ج ٢ ص ٧٤٢ .
- 46 السابق : مج ١ ج ٢ ص ٧٤٢ .
- 47 أبو حيان البحر المحيط : ج ٢ ص ٢٢٠ ، السمين الحلبي، الدر المصنون: ج ١ ص ٥٦٦ ، ابن عاشر، التحرير والتتوير: ج ٢ ص ٤٠٥ .
- 48 ابن كثير، تفسير القرآن العظيم : ص ٢٩٦ .
- 49 ساق الألوسي هذا التوجيه ولم يعزو ، ولم أقف على من قال به سواه. ينظر : روح المعاني : مج ١ ج ٢ ص ٧٤٢ .
- 50 السابق : مج ١ ج ١ ص ٤٦٨ .
- 51 نفسه : مج ٨ ج ١٥ ص ٣٢٨ .
- 52 نفسه مج ١ ج ١ ص ٢١٧-٢١٨ .
- 53 النحاس، إعراب القرآن : ج ١ ص ١٨٧ ، مكي، مشكل إعراب القرآن : ج ١ ص ١١٧ ، الرازى ، مفاتيح الغيب: ج ٢ ص ٧٠، العكربى، التبيان : ج ١ ص ٢٤ .
- 54 ليس المراد بالبيان - هنا - عطف البيان؛ لأنه لا يجري في الجمل عند النحوين وإن كان كلام أهل المعاني في الفصل والوصل يوهم بجواهه، وإنما المراد هنا أن الجملة تفسيرية مجردة من أداة التفسير. ينظر : الزمخشري، الكشاف: ج ١ ص ٥٧، أبو حيان، البحر المحيط : ج ١ ص ١٨٤ ، الألوسي، روح المعاني: مج ١ ج ١ ص ٢١٧-٢١٨ .
- 55 الزمخشري، الكشاف : ج ١ ص ٥٧ ، أبو حيان، البحر المحيط : ج ١ ص ١٨٤ .
- 56 الزمخشري ، الكشاف : ج ١ ص ٥٧ ، الأنباري، البيان: ج ١ ص ٥٤ ، السمين الحلبي ، الدر المصنون: ج ١ ص ١١٣ .
- 57 روح المعاني : مج ١ ج ١ ص ٢١٧ .
- 58 حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوى: ج ١ ص ٣١٤ .
- 59 روح المعاني: مج ١ ج ١ ص ٢١٨ . وينظر : البحر المحيط : ج ١ ص ١٨٤ .
- 60 مكي، مشكل إعراب القرآن: مج ١ ج ١ ص ١١٧ .
- 61 العكربى، التبيان: ج ١ ص ٢٥ ، السمين الحلبي ، الدر المصنون: ج ١ ص ١١٣ .
- 62 روح المعاني: مج ١ ج ١ ص ٢١٨ . وينظر: البحر المحيط : ج ١ ص ١٨٤ .



- 63 روح المعاني : مج ١ ج ١ ص ٢١٨ . وينظر : التبيان: ج ١ ص ٢٥ .
- 64 أبو حيان البحر المحيط : ج ١ ص ١٨٤ ، السمين الحلبي، الدر المصنون: ج ١ ص ١١٣ .
- 65 حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي: ج ١ ص ٣١٤ .
- 66 روح المعاني : مج ١ ج ١ ص ٢١٨ .
- 67 السابق : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩٢ - ٩١ .
- 68 الزمخشري ، الكشاف : ج ٤ ص ٢٩ ، البيضاوي، أنوار التنزيل : ج ٥ ص ٦ ، أبو حيان البحر المحيط : ج ٧ ص ٣٣٨ ، السمين الحلبي ، الدر المصنون: ج ٥ ص ٤٩٦ .
- 69 فرق ابن هشام بين الاستئناف البيني والاستئناف النحواني بأن الأول جواب لسؤال مقدر . ينظر : مغني اللبيب : ج ٢ ص ٣٨٣ .
- 70 روح المعاني : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩١ . وينظر: الزمخشري، الكشاف: ج ٤ ص ٢٩ ، أبو حيان، البحر المحيط : ج ٧ ص ٣٣٨ ، السمين الحلبي، الدر المصنون : ج ٥ ص ٤٩٦ ، على البيضاوي: ج ٧ ص ٢٦٠ .
- 71 العكبي، التبيان : ج ٢ ص ٦٧٣ .
- 72 روح المعاني : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩١ - ٩٢ . وينظر : الانتصاف : ج ٤ ص ٢٩ .
- 73 روح المعاني : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩٢ . وينظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي : ج ٧ ص ٢٦١-٢٦٠ .
- 74 روح المعاني: مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩١ . وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ج ٤ ص ٢٩ ، البيضاوي، أنوار التنزيل ج ٥ ص ٦ ، أبو حيان، البحر المحيط : ج ٧ ص ٣٣٨ ، السمين الحلبي ، الدر المصنون: ج ٥ ص ٤٩٦ .
- 75 الحال المقدرة: هي الحال التي لا يقترب زمن حدوثها بزمن وقوع فعلها العامل فيها، أي أنها تتحقق بعد وقوع فعلها وحدوثه، كقوله تعالى: ﴿أَذْخُلُوهَا سَلَامٌ آمِين﴾ [الحجر : ٤٦] ، وتسمى الحال المستقبلة والمنتظرة. ينظر : اللبيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ص ١٨٣ .
- 76 العكبي، التبيان : ج ٢ ص ٦٧٣ ، ابن هشام مغني اللبيب : ج ٢ ص ٣٨٤ .
- 77 الزمخشري ، الكشاف : ج ٤ ص ٢٩ ، الألوسي، روح المعاني : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩١ .
- 78 مغني اللبيب : ج ٢ ص ٣٨٤ .
- 79 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : ج ١٨ ص ١١ .
- 80 البيضاوي، أنوار التنزيل ج ٥ ص ٦ ، أبو حيان، البحر المحيط : ج ٧ ص ٣٣٨ ، السمين الحلبي، الدر المصنون : ج ٥ ص ٤٩٦ .
- 81 حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ج ٧ ص ١١٤ .
- 82 نفسه: مج ٣ ج ٥ ص ٢٠٥ .
- 83 نفسه مج ٧ ج ١٤ ص ٤٠٠ .
- 84 روح المعاني : مج ١ ج ١ ص ٤٣٢ .
- 85 ابن هشام، مغني اللبيب : ج ٢ ص ٣٨٦ .
- 86 روح المعاني : مج ١ ج ٢ ص ٤٦٨ .
- 87 السابق : مج ١ ج ٢ ص ٥٣٧ .



- 88 جلال الدين أبو عبدالله محمد بن عمر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة دار الكتب العلمية بيروت، د.ت، ص ١٨٢.
- 89 التحرير والتتوير : ج ٤ ص ٢٦٠ .
- 90 نفسه : ج ١ ص ٦٥٣ .
- 91 روح المعاني : مج ٥ ج ٩ ص ٢٠ - ٢٢ .
- 92 التذليل هو : تعقيب الجملة بجملة أخرى متقدمة عنها في المعنى؛ تأكيداً للجملة الأولى، وهو ضرب آخر مخرج المثل، وضرب لم يخرج مخرج المثل وعليه حملت هذه الآية. علي الجرجاني، التعريفات : ص ٥٧، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون : ج ١ ص ٤٠٥ .
- 93 الفراء، معاني القرآن: ج ١ ص ٣٨٦ ، الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه: ج ٢ ص ٣٦١ ، النحاس، إعراب القرآن: ج ٢ ص ١٤٠ ، الزمخشري، الكشاف : ج ٢ ص ١٠٢ ، البيضاوي، أنوار التنزيل : ج ٣ ص ٢٥، أبو حيان، البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٥٢ .
- 94 الزمخشري، الكشاف : ج ٢ ص ١٠٢ ، البيضاوي، أنوار التنزيل : ج ٣ ص ٢٥ .
- 95 روح المعاني : مج ٥ ج ٩ ص ٢٠-٢١ .
- 96 أبو حيان، البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٥٣ .
- 97 الزمخشري، الكشاف: ج ٢ ص ١٠٢ .
- 98 أبو حيان البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٥٣ ، الألوسي، روح المعاني: مج ٥ ج ٩ ص ٢١ .
- 99 الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه : ج ٢ ص ٣٦١ ، النحاس، إعراب القرآن : ج ٢ ص ١٤٠ .
- 100 البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٥٢ . واجتهدت في توثيق النقل عن أبي بكر أو أبي البركات الأنباري في مظانه في كتبهما التي بين يدي فلم أجد .
- 101 السابق نفسه.
- 102 الفراء، معاني القرآن : ج ١ ص ٣٨٦ ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج ٢ ص ٣٦١ .
- 103 روح المعاني : مج ٥ ج ٩ ص ٢١ . وينظر : الكشاف : ج ٢ ص ١٠٢ .
- 104 روح المعاني : مج ٥ ج ٩ ص ٢١ . وينظر : الانتصاف : ج ٢ ص ١٠٢ .
- 105 الألوسي، روح المعاني: مج ٥ ج ٩ ص ١٢٩ .
- 106 نفسه: مج ٦ ج ١١ ص ١٧٨ .
- 107 نفسه : مج ٧ ج ١٣ ص ٢٠٦ .
- 108 نفسه: مج ١٤ ج ٢٧ ص ٣٩. الجرجاني، دلائل الإعجاز : ص ٥٣٧ .



المصادر والمراجع

الأزهري، خالد بن عبد الله

شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
الألوسي، محمود بن عبد الله

روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، د.ط، د.ت.
الأنبارى، أبو بكر / أبو البركات

البيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.
أبو حيان الأندلسى، محمد بن يوسف

البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992م.
البيضاوى، ناصر الدين

أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربى، بيروت، د.ط، د.ت.
البطليوسى، عبدالله بن السيد

إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق: حمزة عبدالله النشرتى، دار المريخ، الرياض، ط1، 1399هـ.
الجرجاني، علي بن محمد

التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.
الجرجاني، علي بن محمد

دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1992م.
السيرافى، الحسن بن عبد الله

شرح كتاب سيبويه (الهامش)، المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، ط1، 1316هـ.
السمين الحلبي، أحمد بن يوسف

الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1986م.
الزمخشري، محمود بن عمر

الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
الزنجاج، إبراهيم بن السرى

معانى القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.
شيخ زادة

حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، د.ط، د.ت.
عصنيمة، محمد عبد الخالق

دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1996م.
العكربى، عبدالله بن الحسين

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الباجوى، دار الجيل، بيروت، ط1، 1987م.



- عطية، عبد الحق بن غالب (ابن عطية)
 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- عاشور، محمد الطاهر (ابن عاشور)
 التحرير والتلوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م.
- عادل، عمر بن علي (ابن عادل)
 الباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- الفراء، يحيى بن زياد
 معاني القرآن، دار عالم الكتب، بيروت، ط2، 1983م.
- القزويني، جلال الدين محمد بن عمر
 الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
- القرطبي، محمد بن أحمد
 الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.
- قبابة، فاضل صالح
 إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم، دمشق، ط3، 1997م.
- كثير، إسماعيل بن عمر (ابن كثير)
 تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999م.
- مكي بن أبي طالب
 مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984م.
- المبرد، محمد بن يزيد
 المقضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عصيمة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985م.
- النحاس، أحمد بن محمد
 إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.
- هشام، جمال الدين (ابن هشام)
 مغني الليب عن كتب الأعاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، ط2، 1985م.
- اللهانوي، محمد علي
 كشاف اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.
- اللبدى، أحمد
 معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م.